بحوث ودراسات

التطورات السياسية في أفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة

المدرس الدكتور
نغم محمد صالح (*)

المقدمة

كثيرا ما تأثر المصير السياسي لدول القارة الأفريقية وارتبط بالمتغيرات الدولية والأحداث العالمية الكبرى. واستفادت الدول الأفريقية تاريخيا من النتائج التي آلت إليها الحرب العالمية الثانية لاسيما فيما يتعلق بانتقال القيادة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد انتصارهما في الحرب العالمية الثانية، حيث عملت كل من الدولتين على تشجيع حركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة المطالبة بالاستقلال ودعمها ماديا ومعنويا. لذا بدأت الدعوات تتصاعد آنذاك في الدول الأفريقية مطالبة بالاستقلال لاسيما إن ميثاق الأمم المتحدة نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على حق الشعوب في تقرير مصيرها وحريتها، حتى تمكنت من الحصول عليه، ومن ثم وفي مرحلة لاحقة كان لشكل العلاقات التي سادت الدولتين العظميين والتي عرفت بالحرب الباردة تأثيراتها السلبية والايجابية على دول القارة الأفريقية. وما أن انتهت الحرب الباردة بانهيار الكتلة الشيوعية حتى وقعت الدول الأفريقية تحت وطأة الضغوط العالمية التي كان لها تأثيرات كبيرة عليها، وكان من أهم تلك التأثيرات أنها لم تبق إلا على الأهمية الاقتصادية للقارة وخاصة بالنسبة للقوى الكبرى، ذلك أن القارة فقدت جاذبيتها وما كانت تمثله من مناطق نفوذ بالنسبة للدولتين العظميين أثناء الحرب الباردة، كما أن هذه التأثيرات كانت سببا في تغيير النظم السياسية لدول القارة الأفريقية نتيجة الضغوطات التي تعرضت لها من الدول الغربية.

وتقتضي متابعة وتحليل أهم التطورات السياسية التي أنتجتها المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة في القارة الأفريقية وانعكاساتها على أوضاعها السياسية داخليا وخارجيا، تقسيم هذا البحث إلى محاور ثلاث هي:

المحور الأول:– التطورات السياسية الداخلية في أفريقيا
المحور الثاني:– اثر المتغيرات الدولية على القارة الأفريقية
المحور الثالث:– مستقبل أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة .

المحور الأول..التطورات السياسية الداخلية في

(*)مدرس – كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد

أفريقيا

لقد عاشت دول القارة الأفريقية ومنذ انتهاء الحرب الباردة تطورات سياسية عديدة على الصعيد الداخلي طالت في الأساس أنظمتها السياسية، ولعل أهم تلك التطورات هي:

1- الاتجاه نحو التعددية الحزبية: حيث واجهت الدول الأفريقية بعد أن حققت استقلالها مصاعب كبيرة في بناء كيان الأمة كان أخطرها وأكثرها أهمية هو بناء الاقتصاد القومي وتحقيق الوحدة الوطنية. وقد تطلعت الكثير من الدول الأفريقية في هذا المجال إلى الأنموذج السوفيتي ليس بسبب إثباته فاعلية كبيرة في نقل روسيا القيصرية من مرحلة الإقطاع والتخلف إلى مرحلة التقدم الصناعي في فترة قصيرة وجعل منها دولة عظمى فقط بل وأيضا لأنه اختلف عن أنموذج الدول الغربية ألمستعمره آنذاك . ثم أن الاتحاد السوفيتي لم يكن له تجارب استعمارية في أفريقيا فضلا عن الدور الذي لعبه في نصرة الحكومات ذات الاتجاهات الماركسية ، كما وجدت الدول الأفريقية فيه المحامي الطبيعي لها في وجه التهديدات التي تواجهها [1] ، وهو ما دفع الدول الأفريقية إلى تبني الأنموذج السوفيتي في الحزب الواحد بوصفه العلاج الوحيد لكل المشكلات والانقسامات التي يعاني منها المجتمع وبعده الوسيلة الفعالة في بناء اقتصاد قوي. ولكن وبعد انهيار الأنظمة الشيوعية القائمة على حكم الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية وأفول نجم القوة الأيديولوجية لها، لم تعد التجربة السوفيتية تقدم إستراتيجية اقتصادية بديلة للديمقراطية الليبرالية ولم تعد مصدرا للإلهام السياسي مما اضعف تأثيرها في القارة الأفريقية وبدلا من أن يكون مثالا يحتذى به انقلب ليكون أنموذجا لدولة ردع وتحذيرا للآخرين لعدم قبول الطريق الاشتراكي [2]. فقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي تأثير بالغ الأهمية على مسيرة التحولات الديمقراطية وتبني التعددية الحزبية في أفريقيا فقد تخلت العديد من الدول الأفريقية عن صيغة الحزب الواحد واتجهت إلى التعددية الحزبية بعد أن اقتنعت إن انهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية يعني بقاء أنموذج واحد للديمقراطية وهو الأنموذج الغربي الليبرالي . إن وجود نموذج ماركسي لينيني للديمقراطية كان أقوى حجة على عدم عالمية الأنموذج الغربي ، ومن ثم يقدم أهم مبرر لتعدد النماذج الديمقراطية أما وقد وضعت هذه التطورات نهاية للأنموذج الماركسي اللينيني للديمقراطية فلم يعد لمقولة تعدد النماذج ما يدعمها خصوصا أن الشعوب التي أسقطت هذا النموذج لم ترضى بغير النموذج الغربي بديلا [3] .

أما العامل الآخر الذي عزز من الاتجاه نحو التعددية الحزبية والديمقراطية في ظل الأوضاع الدولية الجديدة هو إن الديمقراطية أصبحت من الأسس والمبادئ التي يدعو لها المجتمع الدولي لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد عبرت الأسرة الدولية وفي مناسبات عديدة عن إيمانها بالديمقراطية والتعددية في ظل النظام الدولي الجديد وأمام هذه الدعوات وجدت الدول الأفريقية نفسها مجبرة على إتباع أو الأخذ

بالديمقراطية والتعددية خوفا من أن تتهم بمعاداتها للديمقراطية من قبل الغرب وان تتخذ هذه المسألة أداة للتدخل في شؤونها الداخلية [4]. ولهذا فان الدول الأفريقية سعت إلى الحصول على التأييد الدولي عن طريق خلق جو داخلي ذي شكل ديمقراطي يساعد على القبول العالمي أي أنها عملت على التكيف مع التحديات والذي غالبا ما يظهر في مجال واحد فيعطي الانطباع بان النظام في طريقه للتغيير للموائمة مع المتغيرات دون أن يحصل تغيير حقيقي في هياكل توزيع السلطة أو يقل تركيزها أو تحدث عملية تمكين حقيقية للقوى الاجتماعية عبر انتخابات دورية ونزيهة لبناء مؤسسات لها اختصاصاتها المستقلة وأهليتها الذاتية لممارسة السلطة في مختلف المجالات وبما يسمح بتداول السلطة [5] . ولقد أكدت الأمم المتحدة في مؤتمراتها وقراراتها وعلى لسان أمينها العام أن الديمقراطية في هذا العصر هي إحدى الأهداف الرئيسية للهيئة . وبدأت تدعو الدول لتبني الديمقراطية لأنها الطريق إلى التنمية، ولأنها تقوي روح الابتكار وحرية الاتصال والاستقرار الاجتماعي الذي أصبح ضروريا للنجاحات الاقتصادية والاجتماعية في عصر المعلومات [6].

لقد أسهمت كل تلك العوامل في دفع الدول الأفريقية إلى تبني التعددية حتى وجدنا انه وبنهاية عام 1980 لم يكن هناك سوى عدد قليل من الدول الأفريقية التي استمرت تحكم في ظل التعددية الحزبية لكن مع بداية 1995 أصبح هناك 31 دولة من أصل 42 دولة تتكون منها القارة الأفريقية جنوب الصحراء تهيئ للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظل نظم تعددية [7] .

2- بروز الطابع الاستبدادي للأنظمة السياسية: إن انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وبالتالي تغير معالم النظام الدولي كلها أدت إلى انكشاف حقيقة الأنظمة الدكتاتورية في الدول الأفريقية لاسيما تلك التي كانت تحظى بدعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية . فلقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة الحفاظ على الوضع القائم في البلدان غير الخاضعة للنفوذ السوفيتي وقاومت أي تغييرات جذرية ومنعت سقوط الأنظمة الحليفة والصديقة لها دون النظر لطبيعة أنظمتها السياسية وحتى لو كان ذلك على حساب الالتزام بالسلام والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والديمقراطية وهي أمور تتذرع بها الولايات المتحدة إذا ما تعرضت هذه الأنظمة للخطر ، لكن مع ظهور ملامح النظام الدولي الجديد غيرت الولايات المتحدة وجهة نظرها [8] .

ففي زائير التي ظلت تخضع لدكتاتورية حكم موبوتوسيسي سيكو لسنوات عديدة والذي كان حليفا هاما للولايات المتحدة في أفريقيا حتى ان الموقف الأمريكي تعرض لانتقادات عنيفة من الكونغرس الأمريكي بسبب الطبيعة الدكتاتورية لحكم موبوتو والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من جانب السلطات الزائيرية . لكن في عقد التسعينيات ونتيجة للتغيرات التي حدثت في النظام الدولي لم يعد الغرب والولايات المتحدة راغبا في حماية نظام حكم

موبوتو الذي أصبح اسمه يرتبط بالفساد الشديد وانتهاك حقوق الإنسان [9] . حتى كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي دعت موبوتو إلى ضرورة الأخذ بالتعددية مطالبة إياه بان يقبل مشاركة المعارضة في الحكم ، كما أعلنت أن إدارة الرئيس موبوتو قد فقدت الشرعية اللازمة لقيادة زائير ، وأوقفت جميع مساعداتها إلى زائير باستثناء المساعدات الغذائية .وهو ما أدى إلى انفجار الأوضاع في زائير خاصة بعد الاستئثار بالسلطة الذي أظهره موبوتو على الرغم من موافقته على الأخذ بنظام التعددية الحزبية في أكتوبر 1991 [10]. وتقدم كينيا مثالا آخر ، فكينيا التي كانت معقلا للغرب في المنطقة لمحاربة النظم الشيوعية بالإضافة إلى تمتعها بتسهيلات إستراتيجية جعلت المعسكر الغربي تغدق عليها بالمساعدات الاقتصادية الجمة ورغم إن اغلب هذه المنح والمساعدات لا تذهب إلى المواطنين بسبب الفساد وسوء الإدارة للحكومة إلا أن الغرب أغمض عينيه عن ذلك . كما أن الدكتاتورية السياسية لحكم الرئيس دانيال ارأب موى وقبضته الشديدة على مقاليد الأمور وعدم إتاحته أي قدر من الحرية للمعارضة الكينية تم التغاضي عنها أيضا لكن مع مرور الوقت كان هناك تصعيد داخلي وبذور للغليان وعدم الاستقرار دفعت إلى بروز الاهتمام الدولي بالأوضاع غير المستقرة في كينيا والتي بدأت تطفو إلى السطح . وفي ظل الأوضاع الدولية فأن النظرة للأهمية الإستراتيجية لكينيا اختلفت نسبيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهدد بوقف مساعداتها لكينيا طالما أنها لم تلتزم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان [11].

3. تصاعد حدة الصراعات الداخلية والحروب الإقليمية في القارة الأفريقية في ظل النظام الدولي الجديد الذي تقلصت إن لم نقل فقدت فيه أفريقيا أهميتها الجغرافية والسياسية بدأت القارة تغرق في مشكلات عديدة نتيجة للحروب الداخلية الأهلية والحروب الخارجية بين دولها المتجاورة من دون أن يبدي المجتمع الدولي وخاصة الفئة المهيمنة عليه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أي اهتمام او جهد لإيجاد الحلول لهذه المشاكل بما يحقن الدماء [12] .

وتتميز العوامل المؤدية إلى اندلاع الحروب والصراعات الأهلية في إفريقيا بالتعقيد الشديد، وهي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها واقعياً عند تحليل ودراسة الحالات المختلفة للحروب الأهلية في القارة، إذ إن تحليل ظاهرة الحروب الأهلية في القارة تكشف عن تداخل يعتد به من بين هذه العوامل:

1- السياسات الاستعمارية السابقة من حيث ترسيمها للحدود دون أي اهتمام بالاعتبارات السكانية. حيث عملت الدول الاستعمارية على استخدام أسلوب التفريق بين الجماعات الاثنية ، مما أدى إلى وجود تعدد اثني ضمن الدولة الواحدة

وجعلها دول تفتقر إلى التجانس ألاثني. هذا بالإضافة إلى إخفاق وتلاشي التأثير الإيديولوجي الاشتراكي في الكثير من المجتمعات الأفريقية أدى إلى إضعاف عوامل التلاحم بين الاثنيات المختلفة داخل الشعب الواحد بل ونشوء نزعة الانتقام المتبادل فيما بينها [13] وكما أن النظم الحاكمة في الدول الأفريقية فشلت في تبني صيغة فاعلة لحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أزمة الاندماج الوطني، مما دفع بالكثير من تلك الجماعات نحو اللجوء إلى العنف المسلح وبشكل واسع لتحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة.

2- الأفكار التي بدأ يروج لها الغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته والديمقراطية والتعددية أسهمت في تنشيط العامل السياسي والاجتماعي في القارة الأفريقية وأدت إلى تصاعد المطالب الشعبية بهذه الحقوق والحريات. لذا ومنذ بداية انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة بالتحريض ضد الأنظمة التي حكمت في الدول الأفريقية لفترة طويلة ، بدعوى أن هذه الأنظمة تتعارض مع التعددية والديمقراطية وكنتيجة للدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه الحركات المعارضة استطاعت أن تضعف السلطة المركزية في عدد غير قليل في الدول الأفريقية . ولكن بدلا من تحقيق التعددية والديمقراطية ازدادت الصراعات والحروب الأهلية [14].

ج – تضاءل أو توقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى الدول الأفريقية من الخارج التي كانت تحصل عليها هذه الأنظمة في ظل الحرب الباردة لمواجهة الجماعات المسلحة في الداخل . وهذا مأدى إلى انكشاف ضعف الأنظمة السياسية لدول القارة بعد ما فقدت الفرصة السابقة في الحصول على الدعم والمساعدات الاقتصادية والواردات التسليحية والدعم السياسي من جانب القوتين المتنافستين ومن هنا فقد تفاقمت الصراعات ونشبت الحروب الأهلية .

د – تضاءل رغبة الدول الغربية في التدخل لمواجهة الاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية في القارة الأفريقية . فلا الولايات المتحدة ولا الدول الأوربية الأخرى التي استعمرت القارة لفترة طويلة عملت على إيقاف هذه الحروب التي كانت ولازالت تحصد حياة الآلاف من المواطنين [15] .

ووفقا لما تقدم تميزت تلك الحقبة بعودة الجماعات العرقية للظهور وبقوة بعد إن خمدت أو قلت إبان الحرب الباردة في ظل حالتي الولاء المصطنع أو الطاعة المفروضة – ذلك إن الأنظمة السابقة التي كانت أحادية ودكتاتورية استطاعت ان تقمع أية محاولة لتمزيق البلاد التي حكمتها – فهناك 16 حربا من بين 35 حربا أهلية تدور رحاها في العالم ويزيد عدد قتلاها على 100 ألف شخص سنويا تدور إحداثها في أفريقيا التي غالبا ما تفتقد القدرة على احتواءها [16] . ومنها الحروب الأهلية في انغولا

وموزنبيق وليبريا وراوندا وبورندي وفي تشاد وغيرها [17]، فعلى الرغم من أن الحروب الأهلية في أفريقيا كانت قد بدأت منذ فترة طويلة نسبيا إلا أن انتهاء الحرب الباردة تسبب في ازدياد حدة هذه الصراعات العرقية وكانت سبب أيضا في توليد أشكال جديدة من العنف والوحشية في تلك الصراعات ووقوع حالات مروعة من جرائم الحرب وانتهاكات لحقوق الإنسان حتى وصلت بعض هذه الصراعات إلى مرحلة الإبادة المتبادلة التي تسعى بمقتضاها كل جماعة إلى إفناء جماعة قومية وعرقية أخرى [18]. لقد كانت الأهداف التي يسعى لها كل الأطراف من هذه الحروب الأهلية أما لتحقيق أهداف انفصالية تسعى فيها المعارضة المنتمية إلى جماعة عرقية إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها ، أو يدور الصراع على السلطة وحول شكل وتكوين نظام الحكم [19]. أما الحروب الخارجية بين دول القارة فهي الأخرى كانت نتيجة طبيعية للتغير الذي حصل في طبيعة النظام الدولي. فلقد حرص أطراف النزاع في الحرب الباردة على تجميد الصراعات داخل القارة الأفريقية حفاظا على مصالحهما دون أن يهتموا بوضع نهاية لها [20] . وما النزاع الأثيوبي الاريتري الذي تفجرت شرارته الأولى في 1998 حول ملكية مثلث بادمي البالغ مساحته 400 كم^2 لم يكن سوى الفتيل الذي حرك كما متراكما من الخلافات الحدودية والمشاكل السياسية والاقتصادية بين البلدين [21] . هذا فضلا عن النزاعات الأخرى مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون بين ليبيريا وسيراليون وغينيا بسبب اتهام كل منهما للأخرى بدعم المعارضة التي تتنقل عبر الحدود بينهما .

4- تأثير التحولات السياسية في أفريقيا على واقعها الاقتصادي

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية في الدول الأفريقية يجد أن هذه الدول تعاني من ظروف اقتصادية سيئة. حيث تقدر إحصاءات الأمم المتحدة أن عدد الدول الأكثر فقرا في أفريقيا بـ (33) دولة من أصل (48) دولة على مستوى العالم حيث يعيش نحو(365) مليون أفريقي في ظل ظروف اقتصادية بالغة السوء صاحب ذلك ارتفاع شديد في معدل النمو السكاني وانخفاض ملحوظ في مستويات الدخول [22]. ولقد كان للاستعمار الدور المؤثر في الأوضاع الاقتصادية المتردية للقارة حيث عمل ومنذ البدء على استغلال المستعمرات وامتصاص ثرواتها وتحديد الوظيفة الاقتصادية لتلك المستعمرات بجعلها مراكز لإمداد الدول الرأسمالية بالموارد الأولية وجعلها المجهز الرئيسي لهذه المواد وبأسعار منخفضة للغاية ، إلى جانب احتكار أسواق المستعمرات لتصريف فائض الإنتاج السلعي الذي تفيض به أسواق الدول الاستعمارية واستثمار فوائض رؤوس الأموال والحصول على معدلات ربح عالية .

وعلى الرغم من مساعي الحكومات الوطنية في أفريقيا للتخلص من الإرث الاستعماري إلا إنها فشلت في بناء قاعدة اقتصادية في دولها وظلت هذه

الدول تعتمد على تصدير المواد الأولية مصدرا رئيسيا لوارداتها المالية . إضافة لذلك فقد خضعت هذه الدول لتأثير مرحلة الحرب الباردة والصراع الاقتصادي والأيديولوجي والعسكري بين الشرق والغرب في سعيها للحصول على المساعدات والدعم الاقتصادي من كلا الطرفين المتنافسين. وتعد مشكلة الديون من أهم المشكلات الاقتصادية التي تهدد مستقبل الدول الأفريقية وتمنعها من لعب أي دور سياسي على الصعيد الدولي. ترجع هذه المشكلة إلى الأزمات الاقتصادية المتكررة في القارة الأفريقية وانتشار الفقر على نطاق واسع وفشل برامج التنمية لسو التخطيط وفشل تطبيق النظريات الاشتراكية وهو ما انعكس سلبا على الأوضاع السياسية فيها . إزاء تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية اندفعت الدول الأفريقية إلى الحصول على القروض والمساعدات من قبل مصادر التمويل الخارجي سواء من دول وهيئات دولية لمواجهة هذه الأزمات الاقتصادية. بمرور الوقت تحولت هذه الديون إلى عبء أنهك اقتصاديات الغالبية العظمى من دول القارة نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية وانخفاض معدلات الادخار وسوء إدارة الدين الخارجي وتزايد نسبة القروض التجارية وتزايد القروض ذات الفوائد المتغيرة [23]. فلقد ازدادت نسبة الديون الأفريقية من 150 بليون دولار في عام 1983 إلى 220 بليون دولار في نهاية عام 1989 لتصبح أكثر من 300 بليون دولار في عام 1999 ، ونصف هذه الديون هو حصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، وإذا ما علمنا أن هذا الرقم يمثل نسبة 55 % من إجمالي النواتج القومية لهذه البلدان سنعلم كم هو حجم المشكلة [24]. وعلى الرغم من المساعي الحثيثة إلى حمل الدول الغربية على إعفاء الدول الأفريقية من هذه الديون المتراكمة وبما يساعدها من تحقيق التنمية المطلوبة إلا أن الدول الأفريقية لم تتلقى إلا الرفض المخيب لآمالها وطموحاتها تلك .

لقد جاءت الأحداث الدولية لتنعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية المتردية في الدول الأفريقية ولتكون حجر عثرة تقف في طريق تحقيق تنميتها الاقتصادية. ويمكن تحديد أهم نقاط التأثير في: –

أ – بانتهاء الحرب الباردة لم يعد الدعم العسكري والمادي الذي كانت تمنحه الدول الكبرى سابقا إلى الدول الفقيرة يخضع لمقتضيات الحرب الباردة لذا فان اهتمام الدول الكبرى بالدول الفقيرة سيقل تبعا لذلك . لذا أصبح انخفاض ميزانية مساعدات التنمية التي تقدمها الدول المانحة للمساعدات أمرا متوقعا. فقد قامت بعض الدول التي تقدم مساعداتها إلى الدول الأفريقية بتخفيف إيداعاتها المخصصة لذلك الغرض . على سبيل المثال عام 1994 انخفضت مساعدات التنمية في (21) دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يوازي 5 بليون دولار [25] . فقد عملت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا إلى تخفيض حجم المساعدات الموجه إلى أفريقيا مبررين ذلك في أن معظم المساعدات التي تقدمها تستخدم في مدفوعات

الديون ويضربون مثالا بزامبيا حيث أن كل عشرة دولارات من حجم المعونة يذهب منها سبعة دولارات لخدمة الديون [26] .

ب – بروز تيار يدعو إلى تهميش القارة الأفريقية والتقليل من المساعدات الموجه إلى دولها لصالح دول الكتلة الشرقية . فبانتهاء الحرب الباردة أصبحت أوربا الشرقية تحظى بالأولوية قياسا إلى دول العالم الثالث من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية إليها فضلا عن تفوقها في ميدان توفير الأيدي العاملة التي يمكن أن تستوعبها بلدان أوربا الغربية بشكل أكثر سهولة من الأيدي العاملة الأفريقية بسبب صعوبة اندماجها وتأقلمها في هذه المجتمعات الصناعية الغربية[27].

ج – إن انهيار الاتحاد السوفيتي حرم الدول الأفريقية من أهم مصادر الدعم الاقتصادي الخارجي والمساعدات لم يكن أمام الدول الأفريقية إلا اللجوء إلى المعسكر الغربي للحصول على تلك المساعدات والقبول بالشروط التي فرضتها الدول الغربية في تقديم مساعداتها والتي تتمثل في إحداث تغييرات في الهياكل السياسية القائمة واعتماد النظام الليبرالي بشقيه الاقتصادي الرأسمالي والسياسي ألتعددي بعده النموذج الأمثل لتحقيق التنمية في الدول الأفريقية. لذا فقد ارتبط التحول الديمقراطي في اغلب الدول الأفريقية ببرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي كمحاولة من جانب الدول الأفريقية للخروج من ألازمات الاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها، إلا أن خطط الإصلاح الليبرالي وخطط التثبيت والتكيف الهيكلي أثبتت عجزها عن تنشيط التنمية الشاملة والمطردة [28]. وأدت في حالات عديدة إلى أعمال عنف واحتجاجات شعبية وفئوية من جانب الفئات المتضررة من جراء الإصلاح لاسيما الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة من الطبقات الوسطى كما حدث في الكونغو وزائير عندما عجزت الحكومة عن دفع رواتب الجند [29] .

المحور الثاني: –

اثر المتغيرات الدولية على القارة الأفريقية

1– اثر المساعدات الخارجية في القارة الأفريقية: إن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية سلاحاً سياسياً ليست جديدة ، لكن الجديد في السنوات الأخيرة إنها أصبحت سلاحاً إستراتيجيا واسع الاستخدام يتضمن تنازلات سياسية وإستراتيجية واضحة من جانب المتلقي لهذه المساعدات . وهذا يعني التوسع في استخدام هذا السلاح لغرض فرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم. والجديد أيضا إنها لم تعد تستخدم تحت شعارات الصداقة والتعاون كما في السابق وإنما صار الموضوع برمته علنياً ومحل مفاوضات تتداولها وسائل الإعلام [30] . كما أخذت تستخدم في اتجاه واحد بعد أن انتهى الصراع الدولي بين المعسكرين وبشكل خاص باتجاه خدمة الأهداف الإستراتيجية ومصالح القوى الغربية من خلال قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية [31] . ولهذا فان للمساعدات التي يقدمها الغرب للدول الأفريقية الدور

المهم في التحولات والتغيرات التي شهدتها القارة الأفريقية تلك المساعدات المشروطة بضرورة الأخذ بالنموذج الرأسمالي الاقتصادي والسياسي.فنتيجةً للمشكلات التي تعاني منها القارة الأفريقية التي تتراوح بين الحروب الأهلية والصراعات الحدودية بين الدول ومشاكل المجاعة والجفاف ، مما كان له الأثر في عدم استقرار القارة وإسهامها في تأخير عمليات التطوير والتنمية وهو ما دفع الدول الأفريقية إلى الخضوع إلى ضغوط الدول الغربية المانحة للمساعدات.

إن الربط بين هذه المساعدات والتحولات الديمقراطية التي شهدتها القارة الأفريقية خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي جاء إما على صورة ثوابيه أو على صورة عقابية . ومن خلال التهديد في تصريحات المسئولين الغربيين أو القيام فعلا بقطع هذه المساعدات، مما يثير إشكاليات اكبر مما تثيره المساعدات ، ويعطي مصداقية لهذه التهديدات. وقد برز هذا الاتجاه لدى الولايات المتحدة حيث ربطت بين المعونات التي تقدمها للدول وبين الأخذ بالديمقراطية ، على أساس أن هذه المعونات سوف تقتصر على الحكومات التي تطبق الديمقراطية في دول القارة الأفريقية ، حيث تعطي أولوية متقدمة لتقديم مساعدات جديدة للدول الأفريقية التي تجري الانتخابات وتعزز الوسائل الديمقراطية في الحكم . و متابعة التطبيق العملي والكيفية التي يتم بها استخدام هذه الوسائل للتأكد من جديتها . على ذلك فلن تتوقع الدول الأفريقية التي لاتزال تخضع لحكم دكتاتوري الحصول على معونات أمريكية كبيرة[32]. ففي ابريل عام 1990 صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية " بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان ، فان التحول الديمقراطي قد أضحى شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية " ونصح كوهين الدول الأفريقية بضرورة الآخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية . وفي يونيو من العام نفسه أكد وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد ان " المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية ، وتحترم القانون وحقوق الإنسان ، ومبادئ السوق " . وفي يونيو عام 1990 و أثناء المؤتمر الفرنسي الأفريقي حض الرئيس الفرنسي على تبني التعددية الحزبية واقتصاد السوق ، وأشار إلى المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية [33] .

أما من الناحية الفعلية فقد تعرضت كينيا للضغوط الخارجية من قبل الدول الغربية بإيقاف المساعدات الاقتصادية لها بعد محاولات الحكومة الكينية التصدي للمطالب الشعبية في التحول الديمقراطي خلال عام 1991. فقد مارس السفير الأمريكي لدى كينيا ضغوطاً قوية على الحكومة الكينية ؛ حيث هدد بأن مجلس النواب الأمريكي سوف يشترط لتقديم المساعدات الأمريكية لكينيا ضرورة القيام بإصلاحات سياسية تسمح بالتعدد الحزبي ، وتزايدت حدة الضغوط بعد إصدار الدول

الدائنة في منتدى باريس قراراً في نوفمبر 1991م بوقف مساعدات قيمتها 350 مليون دولار حتى يقوم النظام الكيني بإجراء إصلاحات سياسية ، والسماح لأحزاب المعارضة بالتنافس في انتخابات تعددية . وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في كينيا والتي تتمثل بارتفاع الأسعار والتفاوت الكبير في توزيع الدخول وارتفاع نسبة البطالة وعدد السكان وانخفاض مستوى الدخول للأغلبية والاعتماد الكامل على المساعدات الخارجية لم تجد الحكومة مفراً سوى الإذعان والاستجابة لمطالب الدول الغربية سواء بإتباع شروط صندوق النقد الدولي اقتصادياً أو تطبق التعددية الحزبية سياسياً[34] والموافقة في أواخر 1991 على الشروع في إجراء انتخابات شاملة برلمانية ورئاسية والتي بدأت مع نهاية عام 1992. إن هذا الضغط الغربي لفرض التحول الديمقراطي، أضحى يطلق عليه اسم المشروطية السياسية لمنح المعونات والقروض (political conditionality)[35].

ويدور النقاش حول هذه المساعدات المشروطة فهناك من يقول بان المساعدات لابد أن تتحرر من الشروط وان تقدم للدول المحتاجة طواعية على أساس الالتزام الأدبي والمعنوي باعتبار أن هذه الدول الكبرى حققت غناها نتيجة حصولها على خيرات الدول النامية خاصة الأفريقية خلال فترات الاستعمار السابقة . بالمقابل هناك فريق آخر يؤكد بان من حق الدول المانحة أن تحدد الشروط لتقديم المساعدات للدول النامية التي تحتاج للمساعدة ، وحجتهم في ذلك إن الدول المانحة ترى أن التزامها الأدبي والمعنوي يفرض عليها أن تشجع على أن يسود المجتمع الدولي احترام حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية والتي هي في صالح الدول الأفريقية لتساعدها على تحقيق التنمية . لأنه لا يمكن توفير تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية من دون الديمقراطية في عالم اليوم [36]. وإذا كانت الحجة التي يطرحها هذا الفريق صحيحة فانه ينبغي أن لا يكون هذه الربط بين المساعدات الاقتصادية والتحول الديمقراطي محدداً في إطار جامد أو معدلات معينة وإنما يجب أن يتصف بنوع من المرونة يراعي فيه الظروف و الإمكانات للدول الأفريقية المستقبلة للمعونات ما دام الهدف من وراء هذا الجهد المبذول هو تحقيق الديمقراطية. إلا أن هناك من ينظر إلى هذه المساعدات على أنها نوع جديد من الهيمنة الامبريالية على الشعوب الأفريقية ، وان ألازمة الاقتصادية الراهنة في أفريقيا تعزى إلى الآليات التي تستخدمها الامبريالية من خلال ما يسمى بالمعونات للتأثير على توجهات التنمية الأفريقية بما يخدم المصالح الغربية[37]. وبغض النظر عن كل ما تقدم اثبت استخدام سلاح المعونات من قبل الدول الغربية فاعلية في عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول الأفريقية حتى وان كان ذلك في صورته الشكلية.

2- صراع المصالح الدولية وأثره على استقلال أفريقيا:

إن انتهاء الحرب الباردة أثار موجة من التشاؤم حول مكانة أفريقيا على ساحة السياسة الدولية. وأكد

محللون وسياسيون أن مصير أفريقيا مظلم بعد نهاية الحرب الباردة . فقد فقدت القارة الأفريقية القيمة الإستراتيجية الوحيدة لها ولم يعد هناك مبرر للاهتمام بأفريقيا لاسيما إن أوضاعها الاقتصادية متردية نتيجة حجم الدين الخارجي والفساد وعدم الاستقرار السياسي وتكرار الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، لكن على الرغم من هذا التأكيد تبقى الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية بالنسبة للقوى الكبرى واضحة وحقيقة لا تقبل الجدال . والسباق بين تلك القوى من اجل الحصول على مناطق النفوذ الاقتصادي في العالم لا تزال قائمة . فهناك صراعا يدور بين هذه القوى للحصول على المواد الخام التي تدخل في الصناعات المتقدمة مثل البلوتونيوم واليورانيوم والتي توجد في بعض الدول الأفريقية حيث يبلغ نصيب القارة الأفريقية من الإنتاج العالمي للبلوتونيوم 90% ويوجد في جنوب أفريقيا ، الغابون ، غانا ، أما اليورانيوم يبلغ 20 – 25 % ويوجد في جنوب أفريقيا . إن هذا يجعلها مطمعا وساحة للتنافس بين الدول الصناعية لفرض نفوذها على القارة . فقد كانت أفريقيا دائما ولا تزال عاملا مهما في حسابات الدول الكبرى لمدها بالخامات الإستراتيجية [38] .

ويظهر هذا الصراع بصورة واضحة بين الدول ذات المصالح التقليدية في القارة وبالأخص بريطانيا وفرنسا من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى والتي بدأت تقويم وإعادة ترتيب أولويات أهدافها في القارة بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب المنافسة مع الاتحاد السوفيتي . فليس بخاف إن قائمة المصالح والأهداف التي كانت تشكل محورا للسياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في ظل الحرب الباردة كانت تتمثل في احتواء المد الشيوعي وحماية خطوط التجارة البحرية والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام ودعم ونشر القيم الليبرالية ولاسيما تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان [39]. إلا أن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه الهيمنة الأمريكية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد . ففي تقرير أعده فريق عمل مستقل بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1998 بعنوان (تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا) أوصى بان تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية للاستفادة من الفرص الجديدة في أفريقيا وتكثيف الوجود التجاري والاستثماري في أفريقيا . لذلك جاءت جولة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون لتؤكد اهتمام الولايات المتحدة بأفريقيا . فقد قام الرئيس الأمريكي في أواخر مارس 1998 بزيارة ست دول افريقية هي غانا وأوغندا وجنوب أفريقيا وبتسوانا والسنغال والتي عدت أول زيارة لرئيس أمريكي منذ الزيارة التي قام بها كارتر في عام 1978 . وكان قد سبقها بنحو عامين زيارة وزير الخارجية الأمريكية (لوارين كرسيتوفر) وتوالت زيارات أخرى لمسئولين أمريكيين انتهت جميعها بانعقاد أول مؤتمر

وزاري أفريقي – أمريكي في واشنطن في 1999 ناقش فيه بوضوح الطموحات الأمريكية الرامية إلى تحقيق شراكة اقتصادية مع القارة السوداء والتعاون من اجل حل النزاعات الإقليمية في أفريقيا (57) .

تتحدد أهداف هذا التوجه الأمريكي نحو القارة الأفريقية بالاتي: – [41]

أ – دفع عملية الاندماج الأفريقي في الاقتصاد العالمي عن طريق تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية التي تقوم على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجاري محلها . إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة .

ب – دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.

ج – العمل على منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لتطور المصلحة القومية الأمريكية .

د – إبعاد النفوذ الفرنسي من القارة .

هـ – السيطرة على المواقع الإستراتيجية في القارة .

لقد أثارت تلك الأهداف والخطوات التي قامت بها أمريكا القلق في نفوس الدول الأوربية ذات المصالح التقليدية القديمة في أفريقيا لاسيما بريطانيا وفرنسا التي بدأت هي الأخرى تسعى لتثبيت ما تبقى لها من نفوذ داخل مناطق مصالحها التاريخية التقليدية، فبالنسبة إلى فرنسا فهي مرتبطة بالقارة ارتباطا وثيقا لأسباب اقتصادية عدة باعتبار القارة مصدرا ذا أهمية للنفط وسوق ضخمة وإستراتيجية. ولا يزال وجود فرنسا في القارة قويا ويفوق حجم ما تملكه من شركات وبنوك – (127 شركة و 68 بنك). وما تملكه أمريكا (حوالي 48 شركة و 12 بنك) ، كما في القارة تتفوق فرنسا على أمريكا من حيث حجم المعونات المخصصة من ميزانيتها لأفريقيا. وحيث تنظر أمريكا للقارة الأفريقية كإحدى المناطق الإستراتيجية في السياسة الأمريكية ضمن مناطق أخرى كالشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فان فرنسا تنظر لأفريقيا كأهم وربما الامتداد الاستراتيجي الوحيد لها ، وهذا ما كان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران قد أكد انه " بدون أفريقيا فلن يكون لفرنسا ذكر في القرن المقبل " [42] .

ومنذ نهاية الحرب الباردة عملت فرنسا على إعادة النظر في شكل علاقاتها بحلفائها في أفريقيا والتي قضت بالكف عن إعطائها دور الشرطي وتقليص قواعدها العسكرية فيها وأعلنت عن رغبتها بان يتم التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص سياستهما في أفريقيا انطلاقا من محورين أساسيين الأول هو إن استمرار فرنسا في الاهتمام بإفريقيا لايمنع من التعاون مع جميع الدول الأخرى المعنية بالشأن الأفريقي . والثاني هو أن الوجود العسكري في أفريقيا سوف يتحول إلى قوات لحفظ السلام يتم تدريبها وتسليحها طبقا لخطه مشتركة بين الدول الثلاث الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا [43].

إلا انه على الرغم من النوايا الطيبة الخاصة بالتنسيق الأمريكي الأوربي في أفريقيا فان الشكوك الأوربية تجاه الأطماع الأمريكية في القارة ما تزال في حالة تأجج متواصلة .

المحور الثالث: –

مستقبل أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة

على الرغم مما قيل حول تقلص أهمية القارة الأفريقية السياسية والإستراتيجية بالنسبة للدول الغربية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، إلا أن القارة سوف تظل تتمتع بأهمية اقتصادية بالنسبة للقوى الكبرى وللدول الغربية خاصة وذلك لما تمثله من خزين كبير من الموارد الأولية التي لاغنى للدول الغربية والصناعية عنها، ففي ظل الأوضاع الدولية الراهنة والمتمثلة بالهيمنة الأمريكية وانفرادها بالسيطرة على الاقتصاد العالمي سيظل الاهتمام مستمرا " مع ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على أفريقيا في الحصول على مصادر الطاقة ، وربما يتطور ذلك في السنوات المقبلة ليصبح مسألة إستراتيجية . فلا يخفى أن نحو 15% من البترول الذي تحتاجه الولايات المتحدة يأتي من وسط وغرب أفريقيا. ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تزداد هذه النسبة لتصل إلى 20% كما أن الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة ربما تزداد على الضعف " [44]. لذا فان الولايات المتحدة ستزيد من محاولاتها في السيطرة على القارة والوقوف بوجه المصالح الغربية الأوربية ومصالح الدول الأخرى الصين على سبيل المثال التي تحاول أن يكون لها دور في القارة الأفريقية خاصة الضعيفة.

فبعد انتهاء الحرب الباردة بدا من الواضح أن الصين تحاول تطبيق تجربة إصلاح اقتصادي ذات طابع خاص وإنها تريد لتجربتها النجاح وسط عالم يتجه لان يكون أحادي القطبية وفي سبيلها اتجهت السياسة الخارجية الصينية إلى تدعيم علاقاتها بالدول الأفريقية. وفي ظل السياسة الجديدة التي تنتهجها الصين تجاه القارة والتي تقلصت فيها نزعات فرض الأيديولوجية وزاد فيها الاتجاه إلى العلاقات الحكومية مع الابتعاد عن تأييد ودعم الصراعات والحركات الثورية المعارضة ثم إفساح المجال أمام المزيد من العلاقات التجارية والاستثمارية وزادت فرص نجاح السياسات الخارجية للصين في القارة . وقد عبر نائب رئيس الجمهورية الصيني في يناير 1999 إن الصين ستتمسك دوما بمبادئي التعايش السلمي والاحترام تجاه النظم السياسية الأفريقية وأشار إلى دعم بلاده للدول الأفريقية الرامية إلى المحافظة على استقلالها بالإضافة إلى دعم كافة الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي للدول الأفريقية ووحدتها وتحديدها لاقتصادها الوطني ، وصرح بان الصين تدعم محاولات الدول الأفريقية لتقوية اتحادها وتعاونها لمواجهة التدخلات الخارجية وحل نزاعاتها سلميا من خلال المشاورات [45] .

أما في حالة بروز أقطاب دولية جديدة تنافس الولايات المتحدة على مكانتها الدولية وبالتالي

التحول إلى التعددية القطبية ففي هذه الحالة سوف تزداد أهمية القارة السياسية والإستراتيجية بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية إذ أن تعدد الأقطاب سوف يكون له آثار ايجابية على مستقبل القارة وذلك لان هذا التعدد سوف لن يكون مصحوب بقيم ومناخ الحرب الباردة وان تزايدت معه فرص المنافسة التجارية . وفي مناخ الانفراج الدولي القائم على تعدد الأقطاب سيكون بمقدور العالم الثالث بما فيه القارة الأفريقية أن تحقق فوائد جمة جراء التعامل المتنوع مع الأقطاب الاقتصادية المختلفة مما يساعده إلى التخلص من الضغوط الخارجية التي يمكن ان يمارسها احد الأقطاب. وسيكون بإمكانها توسيع عملية التعامل والتبادل التجاري مع جهات متعددة وبالتالي لا تخضع للشروط التجارية التي يمكن أن تضعها الدول المهيمنة في ظل القطبية الأحادية [46]. وهذا يعني أن على أفريقيا أن تنتظر حتى الوقت الذي تتعدد فيه الأقطاب لكي تستثير اهتمام المجتمع الدولي. السؤال المطروح إذن هل أن أفريقيا ستظل تتخذ مكانا هامشيا في المجتمع الدولي إلى أن تتعدد فيه الأقطاب في الوقت الذي تتسارع وتتسابق فيه الدول لأخذ مكانها في المجتمع الدولي ، وهل ستظل مكتوفة الأيدي ومن موقع المتفرج إزاء كل ما يحدث في العالم ؟

أن بلدان القارة الأفريقية يمكنها أن تلعب دورا ذا أهمية على صعيد السياسة الدولية وهي التي تملك من المواد الأولية والموقع الاستراتيجي ومساحة جغرافية واسعة وقدرات بشرية هائلة ما يمكنها أن تتخذ مكانها في المجتمع الدولي على الأقل المكان الذي لا يجعلها على الهامش ، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق :

أ – في ظل المتغيرات والتطورات الدولية تتصاعد حاجة الدول الأفريقية نحو الاعتماد على الذات حيث لن ينفع أفريقيا اليوم سوى قدراتها الذاتية أساسا اى إمكاناتها في الاعتماد على الذات وطنيا وإقليميا إضافة إلى قدراتها على التماسك التنظيمي والاستمرار في موقفها الموحد ولن يكون ذلك إلا بخلق قاعدة إقليمية قويه من خلال تطوير منظمات قائمة أو إنشاء منظمات جديدة . خاصة إن هناك عوامل عدة تدفع بهذا الاتجاه منها [47]:-

– امتلاكها لمقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة. فاغلب اقتصاديات القارة خضعت للاستعمار حيث نظمت القوى الاستعمارية بعض الأنشطة الاقتصادية على أساس إقليمي.

– تشابه المشكلات التي تواجهها القارة الأفريقية لاسيما الفقر والديون.

– تحتاج اغلب دول القارة الأفريقية للاستفادة من بعض الفرص التي تتيحها العولمة وذلك بالانضمام لتجمع إقليمي يعمل على تقوية مركزها تجاه التكتلات الأوربية وكسر التبعية للدول التي كانت تستعمرها.

ب – الاستفادة من الخبرة التي تحققت لدى الدول الأفريقية في الديمقراطية والتعددية التي تطبقها او تحاول تطبيقها الآن الدول الأفريقية، وبناء نموذج ديمقراطي

خاص بالدول الأفريقية مقبولا عالميا . أي إن الدول الأفريقية مطالبة بالاعتماد على الذات في تبني إستراتيجية افريقية للنهضة . ففي ظل الواقع الدولي ومتغيراته الراهنة يصبح الخيار الوحيد أمام القارة هو الاعتماد على ذاتها في تحديد مصيرها ، وليس اختيار النماذج الجاهزة ، ذلك إن كل النظم السياسية مشروطة ببيئتها الاجتماعية والقومية والاقتصادية والتاريخية ، وكل نظام اجتماعي يوافقه شكل معين من نظام الحكم هو بالتحليل الأخير شكل معين من الديمقراطية . لذا فان الدول الأفريقية مطالبة بالعمل على " تأكيد استقلالية قرارها السياسي في الوقت نفسه الذي يجب أن تعبر عن انسجامها مع روح العصر باحترام الديمقراطية والتعددية من خلال برنامج وطني وتجربة مستقلة تضمن لها السيادة والمنعة. فإقامة الديمقراطية يجب أن تكون من مسؤولية أبناء العالم الثالث أنفسهم لا صدى تأثيرات خارجية كما إن الحكم الديمقراطي سيكون الضمان الأقوى لحماية الاستقلال والسيادة لأنه يستند إلى الشعب " (48) .

ج – إن تفعيل دور المنظمات الإقليمية وتطبيق أنموذج خاص للديمقراطية يمكن ان يساعد على حل جميع المشكلات الداخلية للقارة خاصة تلك المتعلقة بالحروب والصراعات الأهلية الداخلية وتسوية الحروب الخارجية بين دولها . وهذا ما سيكون له انعكاسات أو تأثيرات ايجابية على عملية التنمية في القارة . ذلك إن تسوية المشكلات الإقليمية سوف تكون عاملا مساعدا لدفع الدول الأفريقية للانصراف لحل مشكلاتها الاقتصادية وتوجيه الكثير من مواردها التي كانت تخصص للإنفاق العسكري إلى عملية البناء وإنعاش اقتصادها المتدهور . وقد يكون تحقيق بعض الإصلاحات الداخلية في هذه البلدان سبب في استقرار أوضاعها وبالتالي دافعا للدول الغربية لتقديم المساعدات لها .خاصة إذا علمنا إن الدول الغربية عملت على تقليل مساعداتها إلى القارة بسبب ظروف عدم الاستقرار فيها وان اغلب هذه المساعدات كانت تذهب لسداد فوائد الديون –كما ذكر سابقا – .

د – إن كل تلك الأمور والخطوات لا يمكن أن تتم من دون وجود قيادة قوية تستطيع أن تعي الدور الذي تضطلع به في ظل الأوضاع الدولية المتميزة بالتغير المستمر. هذه القيادة تستطيع أن تضع الأسس التي يمكن أن يقوم عليها البناء الجديد للقارة. لان مسؤولية إعادة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع الأفريقي هي مسؤولية افريقية تقع على عاتق أبنائها بالدرجة الأساس ، وليس من المنطقي ان تنتظر من الآخرين القيام بهذه المهمة نيابة عنها .

ان تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يقلل من اعتماد الدول الأفريقية على الدول الغربية وبالتالي تقليل تبعية الدول الأفريقية لها ، وفي هذه الحالة يكون من الصعب على الدول الغربية فرض نماذجها السياسية والاقتصادية على الدول الأفريقية .

الخاتمة

مما تقدم يتضح إن تأثير الأحداث والمتغيرات العالمية على الأوضاع الداخلية والإقليمية للدول خاصة الضعيفة منها حقيقة لا تقبل الجدال. إن ما حدث من تغيرات على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة كان له تأثيرا واسعا شمل كل دول العالم القوية منها والضعيفة. ودول القارة الأفريقية التي هي جزء من هذا العالم كان من الطبيعي أن تتأثر ويكون تأثرها بشكل اكبر من غيرها. فلقد كان لهذه المتغيرات تأثيرات على الأوضاع السياسية والاقتصادية للقارة الأفريقية وعلى طبيعة وقوة علاقتها بالقوى العالمية تلك القوى التي بدأت بتغير أهدافها وتوجهاتها نحو القارة الأفريقية. فبعد أن كانت القارة الأفريقية ذات أهمية إستراتيجية وأمنية واقتصادية للقوى العظمى فان انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء المنافسة مع الولايات المتحدة جعل الاهتمام الدولي بالقارة يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط .

إن ما يجري في العالم جعل أفريقيا تقف في مفترق طرق فعلى الرغم من المساوئ التي تعرضت لها الدول الأفريقية بسبب هذا التوجه الجديد نحو القارة إلا إن ما يجري من تغيرات على الساحة الدولية له محاسنه أيضا على القارة الأفريقية التي يجب أن تأخذ بالاعتبار ، ذلك إن تقليل الاهتمام بالقارة الأفريقية واقتصاره على الجانب الاقتصادي يمكن أن يعطي الفرصة للدول الأفريقية من اتخاذ مواقف دولية من موقع القوة بسبب ما تملكه من مواد أولية تمثل عصب الصناعة للدول المتقدمة . كما أنها قد تبتعد عن مسالة تدخل الدول في شؤونها الداخلية ويترك المجال للدول الأفريقية للاعتماد على نفسها في التعامل مع الحقائق الداخلية لها. لذلك فان هذه المتغيرات تعد فرصة سانحة يجب أن لا تضيعها أفريقيا كي تتخلص من ضعف المكانة التي وصمت بها تاريخيا. فلا بد للدول الأفريقية أن تكون قادرة على استيعاب ما يحدث في العالم بشكل صحيح والتحرك في مواجهة ذلك لتقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وهذا يتطلب آليات جديدة ونظرة جديدة للأوضاع الدولية والاعتماد على نماذج سياسية واقتصادية معبرة عن واقعها الخاص وليست نماذج مستوردة من الخارج ، كما ويتطلب قدرة على بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية . إن مسؤولية ما يحدث تقع على عاتق الدول الأفريقية نفسها . فلقد آن الأوان للقيادات الأفريقية أن تستفيد من تجاربها السابقة وتستوعب الدروس من واقع المآسي التي تعرضت لها نتيجة خضوعها لسياسات قوى أجنبية تخفي ورائها مصالح تلك القوى. التي لا تعير أهمية للنتائج المترتبة على تحقيق تلك المصالح حتى وان أدى إلى خراب وانهيار الدول الأفريقية . وفي هذا المجال فان الدول الأفريقية مطالبة بإقامة نظام سياسي ديمقراطي والعمل على حل نزاعاتها الداخلية والإقليمية بالاعتماد على الجهود الذاتية واتخاذ مواقف دولية موحدة ومن خلال تفعيل دور المنظمات الإقليمية.

الهوامش

1-احمد طه محمد ، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 113 ، تموز 1993 . ص 55 .
2-المصدر السابق ، ص 53 .
3-د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 ، ص75 .
4-د. رياض عزيز هادي، النظام الدولي الجديد، في باسل البستاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص 212.
5-محمد السيد سعيد، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية' و جامعة الدول العربية، 1991، ص 13.
6-ضيا طيارة ، العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 192 ، شباط 1995 ، ص 14 .
7-U.N.Development of Public Information، UW. NADAF Mid September، 1996 ، P.9
8-د. سعد حقي توفيق ، النظام الدولي الجديد ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 110 .
9-عبد الله الشهاوي، ازمة نظام الحكم في زائير ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 107 ، كانون الثاني ، 1992 ، ص 201
10-احمد طه محمد ، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،كانون الثاني، العدد 107 ، يناير 1992 ، ص 177 .
11-طارق حسني أبو سنه ، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب افريقيا ، السياسة الدولية ، العدد 107 ، كانون الأول ، 1992، ص 1189 .
12-د. سعد ناجي جواد ، التحولات السياسية في افريقيا بعد الحرب الباردة ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، العدد 5 ، 2000 - 2001 ، ص 10.
13-احمد إبراهيم محمود، تجربة التدخل الدولي في الصومال وروانداء، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 122، تموز 1995، ص 121.
14-د . سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص 12.
15-المصدر السابق، ص 12.
16-محمد مصطفى عرفي ، افريقيا في النظام الدولي الجديد ، عرض كتاب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 129 ، يوليو 1997 ، ص 240 .
17-انظر احمد إبراهيم محمود ، تجربة التدخل الدولي في الصومال وروانداء ، مصدر سبق ذكره ، ص 121 .
18-المصدر السابق، ص122.
19- المصدر السابق، ص122.
20-محمد مصطفى عرفي، مصدر سبق ذكره، ص 239.
21-انظر النزاع الأثيوبي – الاريتري ، متابعات ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 137 ، يوليو 1999 ، ص 256 .
22-عمرو الشر بيني ، افريقيا وجهود التنمية الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 127 ، يناير 1997 ، ص 235 .
23-سامية بيرس ، قمة افريقيا – أوربا ومسألة المديونية الأفريقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 141 ، يوليو 2000 ، ص 212 .
24-د . سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص 11.
25-مجلة رؤى جديدة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد 3، ديسمبر 1996 ، ص 19 .
26-المصدر السابق، ص 20.
27-د . سعد حقي، مصدر سبق ذكره، ص 119.
28-إبراهيم العيسوي ، فشل النموذج الليبرالي للتنمية ، ومجلة الموقف العربي ، العدد 118 ، ت1 – 2001 ، ص 34 .
29-الشيماء علي عبد العزيز ، العنف السياسي في افريقيا بعد الحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 130 ، اكتوبر 1997 ، ص 176 .
30-د . صلاح سالم زرنوقة، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 122 ، أكتوبر 1995 ، ص 76 .
31-د . رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية ، مصدر سبق ذكره ، ص 76 .
32-احمد طه محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص67 .
33-انظر حمدي عبد الرحمن حسن ، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 113 ، يوليو 1993 ، ص 14 . مجلة قضايا دولية، العدد 255، نوفمبر 1994، ص 25.
34-طارق حسني ابو سنة ، كينيا من الحزب الواحد الى التعددية السياسية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 112 ، ابريل 1993 ، ص 149 – 105 .
35-د . حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص 15.
36-احمد طه محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 67 .
37-د . حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص 15.
38-د . رجاء إبراهيم سليم ، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على افريقيا ،مجلة السياسة الدولية، العدد107 ، يناير 1992 ، ص 187 .
39-د . حمدي عبد الرحمن ، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا من العزلة إلى الشراكة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 144 ، ابريل 2001 ،ص 193.
40-الشيماء علي عبد العزيز ، أهداف جولة كلينتون في افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 133 ، يوليو 1998 ، ص 149 .
41-د . جميل مصعب ، الدور الأمريكي في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة

، العدد 5 شتاء 2000 – 2001 ، ص 27 .
42-الشيماء علي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره ، ص 198 .
43-د . سعيد اللاوندي ، أوربا .. أمريكا وإشكالية الهيمنة، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 141 ، يوليو 2000 ، ص 84.
44-د . حمدي عبد الرحمن ، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 197 .
45-طارق عادل الشيخ ، الصين وافريقيا والتطلع الى القرن الـ 21 ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 ، أكتوبر 1999 ، ص 198 .
46-د . سعد حقي، مصدر سبق ذكره، ص 122.
47-خالد حنفي علي ، الإقليمية الجديدة في افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 144 ، ابريل 2001 ، ص 186 .
48-د . رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص 92.